المساعدة القانونية

السياق في اليمن:
تُعدّ اليمن من بين أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. وقد أدّت عشر سنوات من الصراع إلى تفاقم مواطن الضعف وتآكل القدرة على الصمود والتكيّف. يُقدّر عدد النازحين داخليًا في اليمن بنحو 4.8 مليون نازح، وأكثر من 60 ألف لاجئ وطالب لجوء.
غالبًا ما يكون النازحون قسرًا أكثر ضعفًا ويواجهون عوائق إضافية تحول دون ممارسة حقوقهم. قد تختلف هذه العوائق باختلاف الوضع القانوني، والجنسية، ومكان الإقامة، ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة، والاحتياجات، واللغة الأم، وغيرها.

تُعدّ المساعدة القانونية المجانية أمرًا بالغ الأهمية لضمان السلامة من الأذى، والقدرة على عيش حياة كريمة وكاملة.

محامية تعمل لدى شريك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (RADF)- تقدم المشورة القانونية لامرأة يمنية نازحة بشأن قضية قانونية مرتبطة بنزوحها. اليمن @ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

النهج المتبع في اليمن: لتمكين النازحين قسرًا من ممارسة حقوقهم والحصول على الخدمات الأساسية، تتبنى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نهجًا شاملًا: (أ) تقديم المساعدة القانونية لضمان سلامتهم وإمكانية وصولهم إلى العدالة؛ (ب) تسهيل الحصول على الوثائق المدنية؛ و(ج) الانخراط في المناصرة وبناء القدرات. يشمل الدعم الاستشارات القانونية والوساطة والتمثيل القانوني والتوعية، والتي تقدمها فرق من المحامين المرخصين. يُمكّن هذا النهج النازحين والأسر في اليمن من التعامل بفعالية مع الأنظمة القانونية والإدارية.

المساعدة القانونية: تقدم المفوضية وشركاؤها المساعدة القانونية الفردية للاجئين وطالبي اللجوء، ومعالجة قضايا مثل النزاعات المدنية، وقانون الأسرة، والتوثيق، والإخلاء القسري، وكل ذلك لضمان احترام الإجراءات القانونية الواجبة.

تركز المساعدة القانونية التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للنازحين داخليًا والعائدين منهم بشكل أساسي على القضايا المدنية، بما في ذلك التوثيق المدني، وقانون الأسرة، وحقوق السكن والأراضي والممتلكات. كما تقدم دعمًا متخصصًا في هذا المجال لمعالجة قضايا مثل الإخلاء القسري.

الوثائق المدنية: غالبًا ما يواجه النازحون قسرًا عقبات كبيرة في الحصول على الوثائق المدنية المفقودة أو استبدالها. تنبع هذه التحديات من عوامل متعددة، منها ضرورة إثبات الهوية، ونقص الوثائق الداعمة، وغياب ولي أمر، وضعف الوعي بالإجراءات، أو عدم القدرة على تغطية التكاليف المرتبطة بها. إضافةً إلى ذلك، تُعيق محدودية النطاق الجغرافي وضعف قدرة هيئة الأحوال المدنية والسجل المدني على معالجة هذه الوثائق. في بعض المحافظات، يُطلب من النازحين داخليًا من شمال البلاد إلى جنوبها العودة إلى مناطقهم الأصلية للحصول على وثائق هوية أو تسجيل المواليد.

بدون وثائق رسمية، يصبح الحصول على الخدمات الأساسية صعبًا للغاية. بالنسبة لأطفال اللاجئين، يُعقّد غياب شهادات الميلاد إجراءات اللجوء، ويحدّ من فرص حصولهم على المساعدات الإنسانية، وقد يمنعهم من الالتحاق بالمدارس. أما بالنسبة للنازحين داخليًا، فقد يُقيّد غياب الوثائق حركتهم، ويُقلّل من فرص العمل، ويحرمهم من الخدمات العامة، ويزيد من خطر الاعتقال.

تساعد المفوضية وشركاؤها أسر اللاجئين في تسجيل مواليدهم، وتساعد النازحين والعائدين في الحصول على وثائق الهوية، غالبًا من خلال الدعم القانوني. إضافةً إلى ذلك، تتعاون المفوضية مع هيئة إعادة التوطين في إطار خطط العمل المشتركة مع السلطات المحلية، مما يُسهم في تعزيز قدراتها. ويشمل ذلك إعادة تأهيل بعض مراكزها، وتوفير المعدات الأساسية، وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية لخفض تكاليف التشغيل. تُعطي المفوضية الأولوية للمناطق ذات الكثافة السكانية العالية من النازحين والتي يصعب فيها الحصول على خدمات التوثيق.

تتولى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالشراكة مع المجلس النرويجي للاجئين، رئاسة مجموعة العمل الفنية للمساعدة القانونية، وهي منصة رئيسية لتنسيق وتوحيد والدعوة إلى أنشطة التوثيق القانوني والمدني التي تنفذها المنظمات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد.

السكن والأراضي والممتلكات: يواجه النازحون قسراً في اليمن تحدياتٍ متعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات، ويُعدّ الإخلاء القسري أكثر هذه التحديات شيوعاً، وينجم غالباً عن عدم القدرة على دفع الإيجار.

كثيراً ما يجهل المؤجرون حقوق المستأجرين، مما قد يؤدي إلى انتهاكات، مثل عمليات الإخلاء التي تتم بالقوة أو الترهيب، متجاوزين بذلك الإجراءات القضائية. ويؤدي غياب اتفاقيات إيجار رسمية تُحدد الحقوق المتبادلة إلى تفاقم هذه الانتهاكات.

تلعب المساعدة القانونية دوراً حاسماً في حماية حقوق اللاجئين والنازحين داخلياً كمستأجرين. ويشمل هذا الدعم المساعدة في صياغة اتفاقيات الإيجار، والتوسط في النزاعات، وتوفير التمثيل القانوني، ورفع مستوى الوعي القانوني.

المناصرة وتنمية القدرات مع السلطات:

تتعاون المفوضية مع الجهات الرئيسية في اليمن لحماية حقوق طالبي اللجوء واللاجئين والنازحين داخليًا والعائدين.

تهدف مبادرات المناصرة وتنمية القدرات إلى رفع مستوى الوعي لدى المؤسسات والمسؤولين المعنيين بقوانين وحقوق اللاجئين والنازحين داخليًا.

ويشمل ذلك العمل بشكل وثيق مع اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين لتنفيذ الرؤية المشتركة لحماية اللاجئين وحلولهم للفترة 2022-2024، وإعداد رؤية مشتركة للفترة 2025-2026.

إنجازات عام 2024:

- حصل ٤٣٧٢ لاجئًا وطالب لجوء على مساعدة قانونية فردية.
- حصل ٣١٨ طفلًا لاجئًا وطالب لجوء على مساعدة قانونية.
- نُفذت ما لا يقل عن ٨٣٥ زيارة رصد إلى مراكز الشرطة والسجون ومراكز الاحتجاز، مما ساعد ما يقرب من ٥٧٨ لاجئًا وطالب لجوء.
- حصل ١٢١١٠ نازحين داخليًا وعائدين على مساعدة قانونية فردية.
- حصلت 365 أسرة من النازحين داخليًا والعائدين على دعم قانوني لحل نزاعات السكن والأراضي والممتلكات، بما في ذلك الدعم في اتفاقيات الإيجار وتجنب الإخلاء.
- وتم مساعدة 14,445 نازحًا وعائدًا للحصول على بطاقات الهوية الوطنية.
- وحضر 6,920 لاجئًا وطالب لجوء ونازحًا وعائدًا 645 جلسة توعية قانونية، مما عزز فهمهم للمسائل القانونية المهمة.

جلسة توعية قانونية يقدمها الشريك القانوني للمفوضية (الدار العربية) (محامي ومترجمان). تم تصميم محتوى جلسات التوعية القانونية لتناسب المواضيع ذات الصلة بالنازحين داخليًا والعائدين وطالبي اللجوء واللاجئين. 2024 @ المفوضية.

المفوضية شاكرة وممتنة لدعم:

مع دعم تمويلي مرن إضافي من:

السويد | إسبانيا مع ACNUR | النرويج | اليابان للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | الدنمارك | هولندا | فرنسا | جهات مانحة خاصة جمهورية كوريا | ألمانيا | جهات مانحة خاصة إيطاليا | سويسرا | جمهورية كوريا | الولايات المتحدة الأمريكية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين | السويد للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين | اليابان جهات مانحة خاصة هولندا | بلجيكا | أيرلندا | أستراليا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين | أستراليا | منظمة الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين | المملكة المتحدة للمفوضية

لمزيد من التفاصيل، يُرجى التواصل مع:
تارا فيشر، مسؤولة العلاقات الخارجية، fischer@unhcr.org
عبد الله بابريك، مساعد العلاقات الخارجية، babrek@unhcr.org
زياد الصليحي، مساعد التواصل، alsulaih@unhcr.org